مجلة الترجمة واللغات المجلد 14 العدد 2015/01، ص. 243 -254
Revue de Traduction et Langues Journal of Translation and Languages
ر ت م د :1112-3974, ر ت م د إ 2600-6235

ترجمة النص المالي

Financial Text Translation

جبايلي باية
Djebaili Baya
جامعة وهران1 أحمد بن بلة-الجزائر
University of Oran1 Ahmed Ben Bella-Algeria
djebaili.baya@gmail.com

Abstract: *Nowadays, specialized translation has acquired a great importance in different fields, particularly in the domain of affairs and finance. The domains covered by financial translation are various. They range from simple economic research to the most complex accounting studies. It is thus necessary for this translation to have a deep knowledge of the issue to be tackled, and a total mastery of the mechanisms of finance. Translating the financial terminology is the greatest obstacle that a translator meets in his work. This is due to its technical nature as well as the different neologisms regularly used in the language of finance. The most important element of this piece of work is the importance of research in both documentation and terminology. If these two elements are properly carried out, they allow the translator to translate any specialized text in any field without necessarily being a specialist in the domain in question. Nevertheless, he must usually carry out continuous research and have a universal knowledge. He also has to enrich and update his databases and terminological files to make of his translation a driving force for the coming translations.*
Key words: *Financial translation, specialized language, documentary research, terminological research.*

ملخص: إن المتتبع لحركة الترجمة المتخصصة في الحياة اليومية لدى أي أمة من الأمم المتطورة، قد يلاحظ بأنها اكتسبت أهمية بالغة في مختلف الميادين الإنسانية، وخصوصا التجريبية منها، وعلى وجه أخص، ما تعلق بميداني المال والأعمال، وذلك نظرا لأهميتهما وسرعة انتشارهما، على المستويين المحلي والدولي على السواء. وحاجة المجتمعات المتحضرة، إلى الترجمة المالية تزداد يوما بعد يوم، وذلك من أجل كسر الحواجز الاقتصادية بين الدول، والتي هي ناتجة عن اختلاف اللغات، الأمر الذي لا يسهل التعامل بينها، ويعطل الاقتصاد الدولي. يعتبر المصطلح المالي أكبر عائق يواجه طريق المترجم المالي، حينما يقوم بترجمة نص ما، أو مقال، أو تقرير، إلى غير ذلك. فكثيرا ما تعترض طريق المترجم المالي كلمات، ومفردات، ومصطلحات صعب الإحاطة بها من الوهلة الأولى، وذلك لتقنيتها، وربما يرجع الأمر كذلك إلى كون إحاطة الترجمة المتخصصة بالكثير من المستجدات والتقنيات الحديثة الابتكار، والتي لم يتفق بعد على معجمها المصطلحي، وهذا ما يكون في كثير من الأحيان أحد العوائق التي تصادف المترجم المتخصص، فلذا يكون محللا أيضا النص الذي أمامه، حتى يتسنى له إدراك معاني كل

المؤلف المرسل: جبايلي باية

تلك المصطلحات. ويجدر التركيز على أهمية البحث التوثيقي، والبحث المصطلحي في عملية الترجمة المالية، وأن نجاح هذا النوع من الترجمة يعتمد على نوعية البحث التوثيقي، والبحث المصطلحي، اللذين ينعكسان بصفة جلية على النص الهدف.
الكلمات المفتاحية: الترجمة المالية، لغة الاختصاص، البحث التوثيقي، البحث المصطلحي.

مقدمة

يعتبر المصطلح المالي أكبر عائق يواجه طريق المترجم المالي، حينما يقوم بترجمة نص ما، أو مقال، أو تقرير، إلى غير ذلك. فكثيرا ما تعترض طريق المترجم المالي كلمات، ومفردات، ومصطلحات صعب الإحاطة بها من الوهلة الأولى، وذلك لتقنيتها، وربما يرجع الأمر كذلك إلى كون إحاطة الترجمة المالية بالكثير من المستجدات، والتي لم يتفق بعد على معجمها المصطلحي، وهذا ما يكون في كثير من الأحيان أحد العوائق التي تصادف المترجم المتخصص، فلذا يكون محللا أيضا النص الذي أمامه، حتى يتسنى له إدراك معاني كل تلك المصطلحات.

1. النص المالي

1.1. المصطلح المالي في النص المالي

تزخر اللغة المالية بالألفاظ المقترضة مباشرة من اللغة الإنجليزية، مثل: **Swap** (مقايضة)، **Broker** (صرّاف)، **Cash-flow** (تدفّق نقدي)...الخ، وهذا ما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر الساحة الاقتصادية العالمية[1]. وتبقى اللغة المالية مولِّدة للعديد من المصطلحات، التي تنقل حقائقها المتطورة باستمرار، وهي تقترض من سجلات عديدة؛ نذكر منها على سبيل المثال:

السجل الحربي: "**veillée d'armes**" (ليلة ما قبل القتال)، «**camper sur ses positions**» (تمسك بموقفه)، "**percée sur le front du chômage**" (فتحة على جبهة البطالة) .

ومن السجل الطبي نسوق المثل الآتي:

"**rechute des cours**" (انتكاس الأسعار)، "**traitement de choc**" (علاج الصدمة)، " **marché en plein convalescence**" (سوق في صدر النّقاهة).

وحتى من السجل الخاص بالأحوال الجوية ومنه:

[1] Houbert, F. (2004), Problématique de la traduction économique et financière**,** *Journal des Finances (16)*, 2.

"Raz de marée" (موجة غامرة)، "**Avis de tempête sur les marchés**" (الإعلان عن عاصفة في السوق)، **"Chute du baromètre"** (هبوط البارومتر).

ومن السجل البحري نذكر:

"prendre l'eau croisière" (إتباع المياه الجارفة)، **"perdre le nord"** (أضاع الطريق)، **"Coup de tabac"** (عاصفة).

2.1. خصائص النص المالي

عرف العلم، والمعرفة في الوقت الحاضر نوعا من التفرع، والتعقيد لتشعب مكامنهما في المجتمعات المختلفة، فاستحدثت اختصاصات، وانقسمت العلوم من خلالها إلى فروع، وعرف ما يسمى "بلغة الاختصاص" وأصبحت هذه اللغة تميز كل اختصاص فنتج عن ذلك لغة المالية، ولغة الاقتصاد، ولغة الجغرافيا ولغة الرياضيات، ولغة الكيمياء وهلم جرا، ولكل لغته الخاصة، ولكل معجم ألفاظه الخاصة به.

1.2.1. خصوصيات اللغة المالية:

إن لغة المالية هي لغة تقنية، ذات معجم خاص، تستعمل الكثير من الرموز، فهدفها نقل المعلومات بسرعة ومن دون تكلف، حيث تنتقى مصطلحاتها بعناية، ودقة متناهيتين، فتميل إلى الاختصار الشديد، وتعتبر المختصرات، والشعارات ميزة من ميزات اللغة المالية.

وتكفي قراءة بعض المقالات الصحفية من أجل إدراك أن لغة المالية تعتبر في الوقت نفسه "لغة حية" من جهة و"تقنية جدا" من جهة أخرى. فهي "لغة حركية" لما تحويه من عبارات تجسد حيويتها، ونذكر على سبيل المثال عبارة:

"le marché joue au yo-yo"[2] (يلعب السوق لعبة "يويو")، إنما السوق لا يلعب، فقد شبه بالشخص الذي يلعب على سبيل الاستعارة. وما يميز اللغة المالية عن غيرها هو ما تتمتع به من درجة تقنية عالية، فهي لغة اختصاص، ذلك ما يدل على أن النص المالي يحفل بالمصطلحات الخاصة بالمجال المالي، وأن هذه النصوص ليست موجهة إلى عامة الناس، بل لها متلقيها من رجال الاقتصاد، والمالية، الذين لا يصعب عليهم فهم اللغة المالية العالية التقنية؛ لأنهم تعودوا على هذه المصطلحات وألفوها.

[2] Ibid, p2

وبقدر ما يسهل، ويتيسر أمر فهم (النص المالي) لدى القراء، الذين لهم صلة بميدان المالية، فإن الأمر يكون عسيرا على القارئ العادي الذي -وإن أدرك المصطلحات التقنية- يدرك شيئا قليلا لا يؤدي إلى فهمه للنص. إن النصوص المالية تكتسي درجة عالية من التقنية، شأنها شأن النصوص المتخصصة، التي تستعمل لغة مكتوبة متخصصة، تتطلب أشخاصا يشتغلون في الميدان المذكور، ويدركون المصطلحات المستعملة في النص.

2.2.1. أسلوب النص المالي

لقد سبق وأن ذكرنا أن المهم في النص المالي هو نقل المعلومة لا تنهيق النص وتجميله، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون له أسلوب خاص به، " يتميز بطبيعة خاصة، فهو يتسم بالأرقام، والتحليل، والتركيز على الهدف"(عبد الرزاق إبراهيم /السيد منسي، 1995 :223)، والسبب في ذلك يرجع إلى اللغة المالية التي تزخر بالمصطلحات التقنية، والرموز، والمختصرات، والعبارات المالية، والاقتصادية البحتة، نذكر على سبيل المثال:

A/V=Ad Valoren (حسب القيمة)، **Avg= Average** (متوسط)[3].

وما يميز أسلوب النص المالي أيضا ميله إلى استعمال الاستعارات والمجاز، والتلاعب بالألفاظ، مما يتطلب ثقافة واسعة لفهم هذه الأخيرة، وعلى حد قول (جيرارد إيلف): **«Les économistes et les banquiers adorent filer les métaphores»** (Ilg.1994, p79)، بمعنى أن" الاقتصاديين، والصيرفيين يحبون استعمال المجاز، والاستعارات". ونجد هذه العناصر الثلاثة بكثرة في المقالات الصحفية المالية. أما فيما يخص التقارير الرسمية، فنلاحظ أن الرجوع إلى هذه الأساليب ليس أمرا معتادا، ذلك أن محرري الوثائق والتقارير المالية الرسمية، غير ملزمين بتعميم اللغة المالية التي يكتبون بها، بل إنهم يفضلون استعمال أسلوب أكثر أكاديمية وتلقائية، فيهدفون من وراء ذلك إلى إعطاء نتائج دراساتهم وتحاليلهم بطريقة أكثر شفافية، وموضوعية حيث لا يسمح لهم بأي انحياز.

[3] عبد الرزاق إبراهيم (عبد الله) والسيد منسي (عبد الحليم)، الترجمة، أصولها مبادئها وتطبيقاتها، ط1، دار النشر للجامعات المصرية، 1995، ص222، 223.

2. ترجمة النص المالي: مراحل الترجمة المالية وكيفيتها

1.2. البحث التوثيقي

فضلا عن البحث المصطلحي، يعتبر البحث التوثيقي من أهم مراحل الترجمة المتخصصة، حيث أن هذا البحث يمكّن المترجم من الإلمام بموضوع النص، وإدراك العبارات، والأساليب المستعملة في لغة الاختصاص[4]، فهدف البحث التوثيقي إيجاد مقابلات المصطلحات في اللغة الهدف، ورصد المعلومات رصدا منهجيا، غير عشوائي كي يكون مجديا.

يبدأ المترجم بتحديد ميدان النص، ثم يقوم بجمع المعطيات الواردة فيه وتحليلها، كما تمكنه هذه العملية من تحديد طبيعة النص ونوعه ووظيفته، ولا يخفى عن المترجم أن قراءة النص المتكررة المتأنية تُجلي المبهمات، وتجعلها قريبة المنال، وتُمكّنه بذلك من فهم ما صعب عليه في قراءة النص الأولية. ويتوجب على المترجم التوثيق باللغتين؛ الأصل والهدف، حتى يتقرب أكثر من موضوعه، ويتسنى له فهم النص الأصل فهما أفضل، ومنه يكتسب القدرة على ترجمته ترجمة صحيحة.

والوسيلة الأولى هي الموسوعة، فيطلع على المقالات التي تمتُّ بصلة مباشرة إلى موضوعه، ثم يرجع إلى النص الأصل حتى يقيس درجة وضوح النص بعد ذلك وإن كان بطريقة كافية أو وجب عليه مواصلة البحث التوثيقي[5].

ثم يمر إلى الكتب المتخصصة، ويهتم بما له صلة مباشرة بموضوعه فقط حتى لا تتشتت أفكاره، إلى أن يتسنى له فهم النص الذي سيترجمه، وينتقل إلى المجلات المتخصصة، ويقوم بإنشاء جذاذات مصطلحية، وتوثيقية، فالتوثيق الثنائي اللغة ينتج مقابلات مصطلحية تساعد المترجم كثيرا، مما يسمح له باستعمال نفس المعلومات التي اكتسبها في ترجمة نص آخر يمس نفس الموضوع.

وتساعد شبكة الإنترنيت المترجم على توثيقه أيضا، فيجد بها كل المقالات، والبحوث الصادرة حديثا، حيث يسهل عليه اختيار الوثائق التي يود الاطلاع عليها حتى لا يضيع الوقت، فالوقت عامل لا ينبغي تهميشه على الإطلاق في مجال الترجمة عموما، والمتخصصة على وجه الخصوص.

وإن أكبر فائدة تعود على المترجم من التوثيق الثنائي اللغة، هي إيجاده مقابل المصطلح الأصل في اللغة الهدف دون الرجوع إلى المعاجم المتخصصة التي تكمن أهميتها وفائدتها في حسن انتقاء المترجم

[4] Durieux, C. (1988), *Fondement Didactique de la Traduction Technique*, Collection traductologie, Didier érudition, 6 Rue de la Sorbonne 75005. p 24.

[5] 6 Ibid, p4

المصطلح الهدف، حيث تقترح عدة مكافئات للمصطلح الواحد، وعلى المترجم اختيار الأنسب منها. ولا يتسنى له هذا الأمر إلاّ إذا فهم، وأدرك المصطلح الأصل في السياق الذي ورد فيه، إدراكا واضحا صحيح.

2.2. فهم النص

إن مفتاح الترجمة عامة يكمن في خطوة المترجم الأولى، والتي تتمثل في فهم النص الذي يعد الركيزة الأساس لإنجاز عمله، وذلك ما ينطبق على الترجمة المالية بل يضاف إلى ذلك عدم الاكتفاء بالفهم التقريبي، والابتعاد عن التأويلات التي تتفرع إلى مفاهيم لا يريدها المترجم إنما الفهم يبدأ من خارج النص، ثم ينتقل إلى داخله أو بالأحرى أن يفهم المترجم المضمون والشكل حتى يتسنى له الإلمام بكل جزئيات النص[6].

النصوص المتخصصة غالبا ما تكون موجهة للمتخصصين أنفسهم، الأمر الذي يستدعي الاعتناء بمضمون النص والكشف عن خفاياه أكثر من الاهتمام بظاهره، كما يتطلب تركيز وانتباه المترجم المتخصص، ومعارفه كي لا يقع في متاهات الفهم الباطني، ويكتفي بالمعنى الظاهر، ولا يتمكن من إدراك النص كاملا، إذ إن فهم النص يعطي الترجمة مرونة وتيسيرا، ويمكّنه من تصحيح بعض الأخطاء التركيبية الواردة في النص الأصل.

ولعل الأمر الذي يجب أن يقتنع ويعمل به كل مترجم متخصص هو الالتزام بما ورد على لسان كريستين ديريو: **«On ne traduit pas pour comprendre, mais on comprend pour traduire»** **(Durieux. 1988, p 39)**، بمعنى: " لا نترجم من أجل الفهم، بل نفهم لنترجم ".

إن فهم النص هو نجاح الترجمة، وعلى حدِّ قول "دوليل": **«On ne traduit bien que ce que l'on comprend bien»** (Delisle.1997, p85)، بمعنى: «نحسن ترجمة ما نحسن فهمه"، ويكمن مفتاح هذه المرحلة في البحث التوثيقي الذي قام به أولا، وكلما تقرب المترجم من معنى النص الحقيقي، كانت ترجمته صائبة. وإن أراد الابتعاد عن الوقوع في أخطاء الفهم، عليه أن يتسلح " بالشك المنهجي"[7]، وهذا يعني أن يتأكد من كل معلومة تصدر عن فهمه، والتحقق منها، وبعد هذه المرحلة، يتسنى له فهم كل متفردات النص الذي هو بصدد ترجمته، وبهذا يكون قد تجاوز أصعب مرحلة في عملية الترجمة، التي يرتكز عليها نجاح هذه الأخيرة أو فشلها.

[6] Houbert, F, op.cit., p 02.

[7] Hardin, G & Picot, C. (1969), *Translate*, Donod, Paris, p 11.

3.2. البحث المصطلحي

يبقى البحث التوثيقي غير كاف من أجل إدراك المترجم كل المصطلحات الواردة في النص الأصل، ومنه ترجمتها، فلذا، لزم على المترجم القيام ببحث مصطلحي، الأمر الذي سيمكنه من التقرب أكثر من النص الأصل، وإدراك المصطلحات الواردة فيه، كي يقدم ترجمة صحيحة.

يبدأ المترجم باستخراج كل المصطلحات التي يصعب عليه فهمها، كي يقوم ببحثه المصطلحي، وأسهل طريق بالنسبة إليه هو الرجوع إلى المعاجم الثنائية اللغة، مختارا معاجم متخصصة بالمالية لأن المصطلح في حد ذاته يحمل عدة معان (ظاهرة تعدد المعاني بالنسبة إلى المصطلح الواحد)، وما يحدد معناه هو السياق، والموضوع، والمجال الذي ورد فيه[8].

وهذا لا يعني أن ينقاد وراء المعنى الأول أو المقابل الأول الذي يصادفه، فيرجع إلى السياق الذي وضع فيه هذا المصطلح، وموضوع النص، وهذا ما سيساعده على إدراك هذا الأخير، والإلمام به، فيقوم بإقصاء المقابلات التي لا علاقة لها بسياق موضوع النص، وإن لم يتمكن من إدراك كل المقابلات باللغة الهدف، يستعين بقاموس أحادي اللغة (باللغة الهدف) حتى يتمكن من فهم كل المقابلات المطروحة، والتأكد من معناها إن لم تكن مألوفة بالنسبة إليه، وهكذا يُدوِّن المقابلات التي يراها مناسبة أمام المصطلح الأصل ليختار الأنسب منها.

ومن أجل ذلك، يفضل أن يختار أيسرها وأسهلها من حيث النطق، والمفهوم، حتى يبتعد عن الالتباس، وأن يكون المصطلح متداول الاستعمال، شرط أن يتوافق وقواعد اللغة العربية، وأن يكون قابلا للاشتقاق، مع إعطاء الأسبقية للمصطلح العربي على المصطلح المعرب. والمترجم ملزم باختيار المقابلات الجديدة عن القديمة، مع أخذ مستوى اللغة الهدف التي يترجم لها بعين الاعتبار، ويرجع تحديد مستواها إلى مستوى القارئ المتلقي للترجمة[9].

أما بالنسبة إلى المصطلحات التي لا توجد بالمعاجم الثنائية اللغة – كونها من المستجدات-يقوم المترجم ببحث مصطلحي دقيق من أجل الوصول إلى ترجمتها، ونأخذ على سبيل المثال المصطلحات المحددة من لدن الشركات، وتخص عامة منتجات هذه الشركات، ونضرب مثال البرنامج المعلوماتي « VisiCalc»

[8] Durieux, C, Op.cit., p91.

[9] Barrada, S & Elias, Y. (1992), *Traduire Le Discours Economique*, Université Abdelmalek Essaâdi, Publications de ESRFT, Tanger, p25.

، الذي أنتجته شركة[10] « Apple » ، فيمكن المترجم أن يصادف هذه التسمية في إحدى ترجماته، ولن يجد لها مقابلا في أي قاموس.

فيحدد من السياق بعد قراءة أولية أن النص يتعلق ببرنامج معلوماتي، كي يتمكن من ترجمة هذا المصطلح، عليه معرفة خصوصيات هذا البرنامج، وأقصر طريق له هو التوجه إلى نقطة بيع لشركة « Apple »، والاستفسار عن هذا البرنامج، ويقوم بجمع المعلومات التي يقدمها له البائع، ويتضح له أن الأمر يتعلق ببرنامج حساب لوحات مالية عن طريق المحاكاة، وبإمكانه أيضا أن يسأل عن التسمية المحلية (بلغة الهدف) المتداولة بين الاختصاصيين في هذا المجال، وهنا إما أن يجد التسمية الانجليزية نفسها المستعملة (اقتراض) أو تسمية مترجمة باللغة الهدف، والتي يمكنه استعمالها في ترجمته[11].

وفي هذه الحالة، يطّلع من حين إلى آخر على مواضيع تتعلق بالموضوع ذاته في لغة الهدف حتى يرى إذا احتفظ هذا البرنامج بنفس المصطلح المترجم الذي استعمله أو تم تداول مصطلح آخر. فالمصطلحات الجديدة تمر بمرحلة انتقالية[12]، وكثيرا ما يعطى لها عدة مقابلات قبل أن تصدر بالمعاجم الثنائية اللغة، وهنا تتضح أهمية التجديد الدائم لجذاذة المترجم، فالتوثيق الدائم يسمح له بمعرفة إن كان المصطلح الذي استعمله وسجله في جذاذته مازال يستعمل على نفس الحال أو تم تداول مصطلح آخر في اللغة الهدف، ومنه يقوم بمقارنة المعلومات التي بجذاذته، ويجددها كلما أتيحت له الفرصة للعثور على مقابل جديد من خلال توثيقه وإضافته إلى جذاذته كي يستعمله في ترجماته المستقبلية ولا يبقى على مصطلح قديم، وهذا ما يسمح له بإثراء قاعدة معطياته المصطلحية، لكن الأمر لا يخص كل المصطلحات الجديدة، وإنما يخص تلك التي تتعلق بالمجالات الواقعة في أقصى درجات التقدم التكنولوجي.

ويرى كل من سامية برادة، ويوسف إلياس في كتابهما:

« Traduire Le Discours Economique »، (Barrada, S & Elias, Y.1992)، أن هناك ثلاثة أسباب لعدم وجود مقابل للمصطلح في اللغة الهدف وهي:

- أما أن يكون هذا المصطلح الجديد معروف من قبل الاختصاصيين على صيغته الأصلية (اقتراض المصطلح)، ذلك كون المصطلح لا يترجم مباشرة عند ظهوره، بل تأتي ترجمته لاحقا.

[10] Durieux, C, op.cit., p99.
[11] Ibid. P100.
[12] Ibid. P106.

- أو أن يكون المصطلح غير مستعمل في بلد لغة الهدف، وذلك لعدم وجود الوظيفة التي يعنيها، وهذا راجع إلى اختلاف مستوى الاقتصاد، والمالية من بلد إلى آخر، ونذكر على سبيل المثال: **Bourse** (بورصة)، **Raider** (مضارب قنّاص).
- أما السبب الثالث، فهو راجع إلى كون بعض المصطلحات خاصة باقتصاد ومالية بلد معين مثل: **RMI**[13] في فرنسا[14] .

ويكمن البحث المصطلحي أيضا في استعانة المترجم بمعلوماته السابقة من أجل إدراك المصطلحات الجديدة، وما يساعده في ذلك هو امتلاكه خلفية معلومات كافية، حتى يستطيع دراسة المصطلحات التي لم يسبق له التعامل معها، خاصة أن النص المالي يزخر بالمصطلحات الجديدة، فالجذاذات تعتبر وسيلة مفيدة جدا في هذا المجال ، حيث يدوّن فيها المراجع التي يمكنه الاطلاع عليها، وكل المصطلحات الصعبة وحتى العبارات الجاهزة مع الترجمة التي سبق له أن صادفها في ترجماته السابقة، وهذا ما يوفر عليه الكثير من الوقت أثناء عمله، ويُسهل عليه ترجماته المستقبلية، ويزيد من رصيده الوثائقي، وقاعدته المعلوماتية. كما تمكنه هذه الجذاذات من إعطاء نفس الترجمة لنفس المصطلح في نفس الميدان، والسياق. ويرجع المترجم في بحثه هذا أيضا إلى الاختصاصي؛ إن لم يتسن له فهم بعض المصطلحات بالطرق التي ذكرناها سابقا، كي يوضح له ما عسر عليه من المصطلحات، وما نلاحظه في ميدان الترجمة المالية –وعلى حدّ قول (پول هورڤلان) أنه: **«En traduction technique, la collaboration entre traducteur et expert est indispensable» (Horguelin. 1966, p18)** ، بمعنى : "التعاون بين المترجم، والخبير أمر لا يُستغنى عنه".

فقد يوفر الخبير، والاختصاصي على المترجم مشقة ساعات من البحث دون أن تكون النتيجة مضمونة، فعند الالتباس، يتصل بالخبير، أو الاختصاصي كي يوضحا له ما عسر عليه إدراكه، ولكن لا يليق أن ينتظر منه تزويده بترجمة تلك المصطلحات، فمهمة الاختصاصي تنتهي عند توضيح ما عسر على المترجم فهمه وإدراكه، حتى إن استعان بالطرق التي ذكرناها سابقا فيما يخص البحث المصطلحي. ولذلك يركز على المعلومات التي جمعها، حتى يستطيع استعمالها بطريقة إيجابية من أجل ترجمة تلك المصطلحات.

3.حوصلة لكيفية مواجهة مشكلات الترجمة المالية، وما يساعد المترجم في عمله

عند قيام المترجم بترجمة أي نص مالي ، يقوم بتحديد درجة صعوبة هذا الأخير، وذلك باستخراج كل الفقرات، والجمل، والعبارات، والمصطلحات التي لم يستطع إدراكها، ويذهب بعد ذلك إلى تحديد

[13] : Revenu minimum d'insertionالدخل الأدنى للإدماج .

[14] Barrada, S & Elias, Op.cit. p28

الوسائل التي يمكنها أن تساعده من أجل اجتياز هذه الصعوبات مثل البحث التوثيقي، والبحث المصطلحي والجذاذات الخاصة به، والمزودة بالمعلومات التي اكتسبها من ترجماته السابقة، والمعاجم، ضف إلى ذلك اللجوء إلى الاختصاصي، وبعد رجوعه إلى هذه الوسائل المختلفة، يكون حتما قد وصل إلى إدراك ما تعسر عليه في بادئ الأمر، ومنه القيام بعملية الترجمة.

فالترجمة المالية مثلها مثل باقي الترجمات المتخصصة، تستلزم مترجما ذو معرفة واسعة بالميدان المترجم له، فضوليا من حيث ما يطرأ من جديد، وما يمس المالية من أخبار، وأن يكون منهجيا في عمله، ذلك ما يمكّنه من وضع جذاذات تساعده على ربح الوقت، وإيجاد جوابا دقيقا لكل صعوبة تواجهه، لأن المترجم في ميدان الاختصاص يكون دقيق جدا، وكثيرا ما يكون هو أول من يضع مقابلا لمعظم المصطلحات الجديدة، وهذا ما يزيد عمله قيمة.

ولا مناص من التسليم بأن ما يساعده في ذلك هو البحث التوثيقي، فيستعين بالموسوعات، والكتب، والمجلات المتخصصة ومواقع الانترنيت، ويوجّه اهتمامه إلى الفقرات التي تدرس موضوع النص الذي هو بصدد ترجمته فقط حتى يتمكن من إدراك موضوعه مع ربح الوقت، وهذه المرحلة -أي البحث التوثيقي- هي التي تساعده، وتمكنه من فهم النص الذي يعتبر مفتاح الترجمة.

ويأتي البحث المصطلحي في المرحلة الثانية، فبعد إحاطة المترجم بموضوع النص الأصل يتغلغل في مصطلحاته حتى يترجمها، ويقوم ببحث مصطلحي لكل مصطلح عسر عليه فهمه، والمترجم المالي الحق هو الذي يعتبر المعاجم أداة من أدوات عمله، لا الوسيلة الوحيدة له. فعلى قدر ما يمكن للمعاجم أن تكون عونا للمترجم، بقدر ما يمكنها أن تكون العائق في طريقه نحو ترجمة صحيحة، ويعود هذا إلى طريقة استعماله لهذه الأخيرة.

ولعل مشكلة تعدد المعاني هي إحدى المشكلات الجدية التي تعترض طريق المترجم المالي، ذلك كون النص المالي يزخر بالألفاظ المتعددة المعنى، ضف إلى ذلك أسلوبه الذي يتميز بالجناس في الكثير من الأحيان. ولذا يفترض بالمترجم أن يدرك الألفاظ بكل أبعادها ومعانيها، حتى يتمكن بعد ذلك من اختيار المقابل المناسب مراعيا في ذلك السياق الذي يساعده أيضا على تحديد معنى اللفظ في حد ذاته، وقد تكون العودة إلى الاختصاصي حلا مناسبا عندما يعجز المترجم أمام مصطلح ما.

وتعتبر الترجمة الآلية عاملا له أهميته أيضا بوصفها أداة مساعدة للمترجم، خاصة في ميدان النصوص التقنية، كما هو الحال بالنسبة إلى النص المالي، حيث أنه يزخر بالألفاظ التقنية البحتة. وإذا أخذنا النص من هذا المنظور، فحقا، تعتبر الترجمة الآلية أداة تمكن المترجم من ربح الكثير من الوقت.

إلاّ أنه يجدر بنا ألاّ ننسى أن النص المالي ليس مجرد مفردات تقنية بحتة فقط، فأسلوبه يتميز بالكناية، والمجاز، والجناس، إلى غير ذلك من الصور الجمالية، مما يحدد من قدر المساعدة التي تقدمها الترجمة الآلية للمترجم المالي.

وحتى يكتسب المترجم خبرة، ويتمكن من عمله، -مهما طالت سنون ممارسته الترجمة المالية-يقوم دائما بتزويد نفسه بالمعلومات، وذلك بالاطلاع على كل ما يمس مجال المالية من قريب أو من بعيد، ومنه يستطيع إغناء جذاذاته، وقاعدة معطياته، وهذا ما نسميه بالتوثيق، ووجب أن يكون هذا الأخير باللغتين الهدف والأصل.

خاتمة:

إن الترجمة في حد ذاتها أمر يدعو المترجم لاتخاذ الكثير من القرارات في اختيار المصطلحات، والأسلوب وغير ذلك، حيث المطلوب من المترجم المالي الدقة التامة في إعطاء المصطلحات الواردة في النص الأصل البديل، ولا تنتهي مهمته في ترجمة المصطلحات فقط بل عليه أن يوفي بالمعنى، ولذلك يفترض أن يكون ملما بمجال المالية، وبمواضيعها، ولغتها، وأسلوبها، فيبدأ بفهم النص تماما وإدراكه قبل الشروع في ترجمته حيث أننا نفهم لنترجم ولا نترجم لنفهم. ومن أجل ذلك يتوثق المترجم باللغتين الأصل، والهدف في الموضوع الذي هو بصدد ترجمته حين قيامه بالبحث التوثيقي، للإلمام به، وفهمه تماما، مما سيسهل عليه حتما فعل الترجمة، ويمكنه الاستعانة بذاكرته من ترجمات مضت، ومراجعة سجلاته وجذاذاته.

يعتبر المصطلح المالي أكبر عائق يواجه طريق المترجم المالي، حينما يقوم بترجمة نص ما، أو مقال، أو تقرير، إلى غير ذلك. والجدير بالمترجم أن يقوم أولا ببحث مصطلحي، يساعده على إدراك أكبر تام للمصطلح الذي أمامه ومنه ترجمته ويمكنه الرجوع إلى الاختصاصي كي يوضح له أكثر ما لم يتمكن إدراكه بنفسه، ويراعي المترجم الموضوع، والسياق الذي يرد فيه المصطلح من أجل ترجمته، حيث أن المعنى يختلف باختلاف السياق، والموضوع، والميدان، خاصة أن المترجم في هاته الحال، يواجه العديد من المصطلحات الجديدة، التي لا يجد لها أي أثر في القواميس في أغلب الأحيان، وذلك لحداثتها.

إن حاجة المترجم للوثائق، والمعاجم لا يمكن إنكارها وتغييبها خاصة إذا تعلق الأمر بمدى تقنية النص، وصعوبته، فإنه يرتكز على تلك المعاجم التي من شأنها أن توفر له عامل المادة، وعامل الوقت، بالإضافة إلى القدر المعلوماتي الذي يحويه رصيده الفكري. فالبحث المصطلحي يكون هنا أداة مساعدة للمترجم لحل كل المشكلات التي تطرحها عليه مختلف المصطلحات التي يعجز عن ترجمتها.

إن التوثيق المتواصل يضع المترجم دائما في صورة المستجدات، وعليه القيام بتربصات في ميدان تخصصه حتى يتقرب أكثر من خبايا هذا الأخير وخفاياه، ويتمكن من إدراكه، وبهذا يكون دائما في مستوى النصوص المقدمة إليه، قادرا على ترجمتها بأحسن طريقة وعلى أتم وجه. ويجدر التركيز على أهمية البحث التوثيقي، والبحث المصطلحي في عملية الترجمة المالية خاصة، والترجمة المتخصصة عامة، وأن نجاح هذا النوع من الترجمة يعتمد على نوعية البحث التوثيقي، والبحث المصطلحي، اللذين ينعكسان بصفة جلية على النص الهدف.

References

[1] Tawfīq, Kh (2013). Nawādir al-tarjamah wālmtrjmyn. - ṭ1-al-Jīzah : Halā lil-Nashr wa-al-Tawzī‘.

[2] ‘Abd al-Razzāq Ibrāhīm (‘Abd Allāh) wa-al-sayyid Mansī (‘Abd al-Ḥalīm), al-tarjamah, uṣūluhā mabādi’uhā wa-taṭbīqātuhā, Ṭ1, Dār al-Nashr lil-Jāmi‘āt al-Miṣrīyah, 1995.

[3] BARAADA, S & ELIAS, Y. (1992), *Traduire Le Discours Economique*, Université Abdelmalek Essaâdi, Publications de ESRFT, Tanger.

[4] DELISLE, J. (1997), *La Traduction Raisonnée*, Presses de l’Université d’Ottawa.

[5] DURIEUX, C. (1988), *Fondement Didactique de la Traduction Technique*, Collection traductologie, Didier érudition, 6 Rue de la Sorbonne 75005.

[6] HARDIN, G & PICOT, C. (1969), Translate, Donod, Paris.

[7] HORGUELIN, P.A. (1966), La traduction technique, *Meta 11 (1)*, 15-25.

[8] HOUBERT, F. (2004), Problématique de la traduction économique et financière, Journal des Finances (16), htttp://translation journal. Net/ journal/16finance.htm]

[9] ILG, G. (1994), Le traducteur de langue Française à la tâche, *Parallèle (16)*, 79-84.